

بيان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول التطورات الاخيرة في المنطقة العربية

اجتمع مكتب تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية يومي 12 و13 كانون أول 2011 في بيروت، وبعد التداول في التحديات التي تعيشها المنطقة والمهام التي تمليها على منظمات المجتمع المدني، اصدر البيان التالي:

- مقدمة حول التطورات في المنطقة

تشهد المنطقة مرحلة تاريخية من التحولات السياسية تأتي في ظل اوضاع دولية معقدة نتيجة تداخل الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها أكثر من دولة عربية والمواقف السياسية من التطورات. 'ن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تعبر عن أزمة بنيوية يعيشها النظام العالمي وتتطلب إعادة النظر بالأنماط الاقتصادية والتنموية والسياسات التجارية المتبعة .

وتعترى العلاقات الدولية تناقضات لها في بعض الحالات انعكاسات مباشرة على أوضاع المنطقة، لا بل تتجلى أحياناً كثيرة بصراعات إقليمية ووطنية تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والأمني وعلى الوحدة والتماسك.

وتتسم المرحلة في بعض البلدان بالتجاذب بين قوى مدنية ترغب في إحداث تغيير ديموقراطي ذات آفاق اقتصادية واجتماعية في كثير من الاحوال، وقوى الاسلام السياسي التي ترغب في تغيير النظم القائمة نحو بناء دول ونماذج جديدة لها هوية دينية. حيث يُخشى أن بعض هذه القوى يتجه نحو التعامل مع الديمقراطية بطريقة استخدامية . ووعليه فإن الصراع مازال مفتوحاً حول بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

- الملامح الرئيسية للتغيير

هذا ويأتي القاسم المشترك بين الانظمة العربية الحاكمة، رغم تنوعها، بين أنظمة جمهورية وأخرى ملكية وثالثة إماراتية، في كونها نظمٌ تتفاوت في طبيعتها السلطوية والاستبدادية، حيث تحكم في الكثير منها مجموعات نافذة تأخذ شكلا عائلياً حيناً وأشكال العصابة الضيقة المحيطة

برأس النظام أحياناً أخرى، حتى مع وجود برلمانات ومؤسسات دولة تبدو من حيث الشكل أنها مؤسسات ديمقراطية .

وتلعب المؤسسات العسكرية في عدد من الدول دور الاحتياط الاستراتيجي للانظمة السلطوية الاستبدادية، مثال مصر واليمن، حيث تشكل البديل المرحب به من قوى الغرب التي ترى فيها حاميا لمصالحها في المنطقة، ومحافظة على استمرارية النظام مع التخلص من الرموز سيئة السمعة فيه، وهي قابلة للحفاظ على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي، وخاصة المحافظة على أمن دولة اسرائيل كدولة مستقرة لها اليد العليا على باقي النظم في المنطقة، إلى جانب الحفاظ على المصالح الحيوية والاستراتيجية الغربية بالمنطقة العربية.

ان نتائج الجولة الاولى من الثورات العربية تعكس بوضوح تردي الوضع السابق ما أدى الى تفجر تلك الثورات، حيث تسير الثورة التونسية بخطى حثيثة باتجاه التحول نحو اعتماد الأدوات الديمقراطية والتي أطلقت العملية السياسية وتوجت بانتخابات تشريعية أدت الى بروز واضح لقوى الاسلام السياسي " المعتدل. "

وتتأرجح الثورة المصرية بين محاولة هيمنة المؤسسة العسكرية الحالية بعد رحيل رأس النظام السابق وتفكيك بعض مؤسساته، وبين إمكانية سيطرة قوى الاسلام السياسي التي قد تحظى بأغلبية في البرلمان المنتخب تمكنا من السيطرة أو كحد أدنى المشاركة الواسعة في صياغة شكل نظام الحكم في المرحلة المقبلة الأمر الذي قد يؤثر على مضمون التحول الديمقراطي والانتقاص من قيم الحرية وحقوق الانسان ، وتشهد الساحة السياسية في مصر ضعفاً ملحوظاً للقوى الديمقراطية والمدنية التي تسعى للحصول على الثلث الضامن في البرلمان، ما يمكنها من التأثير في الخيارات الوطنية المقترحة

في حين شهدت ليبيا رحيل نظام الحكم الفردي والديكتاتوري والتي تواجه صعوبات كبيرة على المستويين السياسي والامني مع تصاعد دور دول حلف الناتو الذي ساهم في خلع رأس النظام والزمرة المحيطة به، في السيطرة او حتى التأثير في الوضع الليبي القادم،

كما تشهد دول عديدة ثورات وتحركات شعبية وتواجه تحديات التحول المتعثر مثل اليمن وسوريا والبحرين

- دور وموقع المجتمع المدني

جاءت مشاركة المجتمع المدني المستقل والمناضل في المنطقة العربية، وفي القلب منه المنظمات الحقوقية، في الثورات العربية الجارية حالياً، سواء قبل تفجّر تلك الثورات أو إثناء حدوثها، مشاركة ايجابية وقوية وفاعلة، حيث قاد طوال السنوات العشر الماضية الحوار الديمقراطي على كافة المستويات وتصدى لفضح النظم الاستبدادية في ممارساتها للتعذيب الممنهج للمواطنين وقمع الحريات وقمع المطالبين بالتغيير الديمقراطي والمنادين بحرية الرأي والتعبير، وجاء دوره إثناء الثورات منسجماً مع أدائه قبل انفجارها حيث شارك بتقديم الدعم اللوجستي للمجموعات الشبابية المعتصمة في الميادين المختلفة وساهم بشكل كبير في كافة أعمال المرحلة الانتقالية.

ذلك على الرغم مما واجهه المجتمع المدني من ممارسات قمعية من قبل السلطات في المرحلة الماضية لمنعه من العمل بشكل مستقل وحر ومن خلال تقييد الحريات العامة والفردية والقوانين التعسفية والاجراءات. ان هذا الواقع أثر ويؤثر على الامكانيات والدور الذي يطلع به المجتمع المدني لاسيما في هذه المرحلة الانتقالية المعقدة ما يتطلب العمل من اجل خلق البيئة الممكنة وبناء وتعزيز القدرات لتجاوز هذه الصعوبات والتحديات وتعزيز عملية التعاون والتنسيق والتشبيك بين مكونات المجتمع المدني على المستوى العربي، كما تجدر الإشارة الى أن هذه الممارسات والمضايقات لازالت مستمرة في محاولة لتضييق دوره والحد من تأثيره

- الخلاصة ونظرة مستقبلية

أثبتت التجارب أن قمع الحريات ومنع القوى السياسية والديمقراطية من العمل والتقييد عليها أحدث فراغا في المرحلة التالية للثورة وبالتالي أضحت القوى المحافظة والدينية الأكثر جاهزية لأخذ موقع الصدارة السياسية في المرحلة الراهنة وهو ما يجب ان تنتبه اليه القوى الديمقراطية والحداثية في المنطقة، التي هي بحاجة إلى الوحدة وإنهاء حالة التبعثر والتشتت

واستنهاض طاقاتها باتجاه استمرارية السير وفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية الانسانية.

إن القاسم المشترك بين الثورات العربية هو أنها ثورات غير مكتملة، فأنت في بعض الاحيان بدرجة من التحول الديمقراطي وفي أحيان أخرى تغييراً في رأس النظام مع استمرار آلياته ومؤسساته كما هي. وهذا مرتبط الى حد كبير بالطريقة التي أدت الى التغيير، من خلال التنحي، أو شبه انقلاب عسكري أو تدخل خارجي أو مبادرات تسوية

ومن الملاحظ أن معظم التغييرات التي جرت في المنطقة لم تمس السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة والتي أدت الى تردي الاوضاع الاجتماعية عموماً وكانت وراء الاسباب الأساسية لحصولها، لا بل أبقت على الخيارات والعلاقات الاقتصادية كما هي ولم تعر السياسات الاجتماعية الاهتمام المطلوب، مما سينعكس على الفئات الضعيفة لاسيما النساء والشباب.

- التوصيات

أولاً : ان المشهد السياسي الملتبس حالياً يؤكد على أن التوجه المبدئي الصحيح هو التمسك بأهمية التغيير الديمقراطي في المنطقة. ان الآليات والأدوات الديمقراطية هي الكفيلة بإنجاز أهداف الثورات الحقيقية مع التأكيد على أن ما يحصل هو عملية تغيير مستمرة قد تتطلب فترات زمنية طويلة نسبياً وقد تتعرض لنكسات ونجاحات إلا أن المسار العام يتجه نحو الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة

ما يتطلب الاستمرار في التحول الى بناء الدولة المدنية الديمقراطية حيث تسود أسس ومبادئ حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والمساواة، واعتماد وثيقة دستورية تضمن حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة وفصل السلطات .

ثانياً : إيلاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاهمية المطلوبة من خلال إعادة النظر بالخيارات المتبعة وبالشراكات والاتفاقيات التي حكمت هذه الخيارات والتي اتخذت في ظل أنظمة غير

ديمقراطية وهي بالتالي لا تعبر عن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية والثقافية، على أن تتخذ الخيارات الجديدة بمشاركة كافة القوى والفئات الاجتماعية والسياسية والفعاليات الاقتصادية

ثالثاً: إن دور المجتمع المدني أساسي في هذه المرحلة التاريخية من التحول في المنطقة وبالتالي لا بد من تعزيزه وتفعيله من خلال إطلاق حرية الجمعيات والتجمع وضمان الحق في الحصول إلى الموارد والمعلومات وخلق البيئة الملائمة لتقويته وتمكينه، وفي هذا المجال لا بد من إعادة الاعتبار إلى العمل السياسي والنقابي من خلال بناء أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وحركات اجتماعية ومنظمات جماهيرية، نسائية وشبابية وطلابية، تساهم في تعزيز التحول وحماية الديمقراطية.

رابعاً: إن مشاركة المواطنين الفاعلية عبراً لأطر المدنية" سياسية ، نقابية، أهلية " تشكل الأداة القادرة على صناعة واحداث التغيير والمشاركة في رسم السياسات العامة

خامساً: تتطلب المرحلة إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ما يمكنها من المشاركة الحقيقية والفاعلة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دورها المجتمعي

سادساً: لقد أكدت المرحلة على الدور الكبير والمتقدم للشباب مما يتطلب خلق المناخات الملائمة وإيلاء اهتمام أكبر لدورهم في المرحلة القادمة من خلال ضمان مشاركتهم بالحياة السياسية والاجتماعية، وهو ما لم يتجل حتى الان

سابعاً: إن طبيعة المرحلة تتطلب من القوى الفاعلة مراجعة استراتيجياتها السابقة ومناهج عملها والقيام بتغييرات نوعية في أساليب عملها وفي علاقاتها فيما بينها وفي خططها وممارساتها حتى تضمن الحفاظ على الحد الأدنى من المكاسب وتعزيزها من خلال ضمان انتقال ديمقراطي فعلي وحقيقي

بيروت في 13 كانون الاول/ديسمبر 2011